

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي احكم احكام الشرع المتين وعظم قدره في الدين **والصلوة**
 والسلام على من ابدى بالكتاب طبعين سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين أما بعد
 فان سلوك هذه المملكة خلق الله في ايام دولته طبعهم وافاض بحال الرحمة
 والغفران على خلقهم كما افاض على ملوك سائر الممالك باسقاط خصالهم
 عنهم بما شربهم والمقارن فان ايضا هذه المملكة على سائرها بكونها موضع
 الجهاد مع الكفار النجار ذوي الشقاوة والفساد ولذا كانت فيها السبا
 والارقاء فكلت بالضرورة المحررون والعقائد فكلت فيهم قضية الولاء
 وشاعت وانتشرت بينهم قضية وداعت بخلاف سائر الممالك والديار
 حيث لم يشتهر فيها مثل هذا الاستعمار ولذا لم ينسبط القول في مباحث علماءها
 في كتبهم المشهورة ولم يقع فيها كسائر المباحث تفصيلا مشهورة لاسيما
 تحت من تولد من هذه الاصل والحقيق فانه لكثرة وقوعه كان كبري بالتعرض له
 والحقيق ومع ذلك لم يتعرضوا لحكمه نفيًا وانباتًا بالاقطاع ولذا اضل ابناء
 الزمان فيه منهجا وسبيلا جعلوا جانب الأب مطلقا والظن ولم يدروا ما في ترك
 جانب الام من الضرر واكتفوا في ثبوت الحق على الشهادة بالاستثمار والسمع
 ولم يفتوا على ما في ذلك من مخالفة الجمهور بل الاجماع وفيه قصد عموم النفع
 في العلم والعظام تعرضوا لما هو المقصد الاصيل والمرام فمنهم من عساه
 بعباره دالة قطعا عليه ومنهم من اورد به ما هو ظاهر فيه بحيث رده اليه
 ومنهم من ذكره بما هو في خلاف ظاهره لكن يجب صراحة عنه لما اوجه في دليل
 ما هو في الناس من اخطا وضبط حيث خلط الصواب باخطا والغلط بحجب
 التسمية على فساد كلامه وانما رخص الفقه للرواية والذاتية والزامه فلا
 حرج من حيث رسالته في هذا الباب مستظهر بالملك الملهم الصواب وتبينها
 وهديتها

بعضية

حيث هو

وسان
باهر

وهديتها على حسن ترتيب والطف تذييل حيث اشتملت على مقدمة ومقصد
 وقصص وتذييل **اما المقدمة** ففي بيان امور يتوقف عليها المباحث الانية
منها ان صرا الاصل في الاصطلاح الفقهاء يستعمل في مضمين احدها
 في لم يجد على نفسه رقي بل تولد من حقيقة بعد مضمين سنة اشهر من وقت الكتاب
 والعلق او ممن في اصلها رقيق والثاني في لا يكون في اصله رقيقا **ومنها**
 ان الولاء كما صرح به صاحب الهداية وغيره مني على زوال الملك ولهذا
 قالوا لا يقبل فيه الشهادة بالتسامع كما في العتق وزواله فرج ثبوته وثبوته
 على الولد يكون غير قبل الام لما تغرد ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا
 ملك الاب الى الولد فلا يكون زواله عن الولد الا من قبل مقتضى الام وعصبته
 في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رقي لا يتصور على الولد ولا **ومنها** ان
 اللفظ اذا كان قطعيا في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المحتمل له وبغيره لا
 في الروايات **ومنها** ان المطلق يحمل على المقيد في الروايات ولهذا ترى
 مطلقا المتون كالكثرة وغيرها تعينه ها السراج وان كان الشارع هو
 المصنف كما في الكفا وغيره **واما المقصد** ففي نقل روايات يعول
 عليها وايراد مباحث يتعلق بها **منها** ما ذكره الشيخ علاء الدين
 ابو بكر الكاشاني في البدائع وهو كتاب ينقل عنه الفضلاء المحققون كالا
 مفتي مصر والشام ابي عبد الله السروجي حتى قال في شرح الهداية ذكر
 صاحب المحيط ان النية سنة في الطهارة وكذا في البدائع والتحفة والغنية
 ووافيهم على ذلك صاحب الهداية حيث قال في شرائط ثبوت الولاء
 ان لا يكون اللعنة اصلية فان كانت فلا ولا لاصد على ولدها وان
 كان الاب مقتضا لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية

قوله حيث في
 ثبوت الولاء
 فان لما ذكره
 علاء الدين ابو بكر
 الكاشاني في تمام

ولا ولاء لا صد على احد فلا ولاء على ولدها فان كانت الام معتقة والاب مغني
 فالولد يتبع الاب في الولاء ويكون ولاءه لمولي الاب لا لمولي الام لان الولاء
 كالنسب والاصل في النسب هو الاب **اقول** تحقيقه انه اراد بحركة الاصل
 الحرة الاصلية بالمعنى الثاني بقرينة قوله ولا ولاء لا صد على احد وقد عرفت
 ان الولاء منبني على زوال الملك وزوال الملك بالواسطة لا يكون الا قبل
 الام فاذا كانت حرة الاصل بهذا المعنى لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت عليه
 ولاء **فان قيل** هذا يقتضي ان لا يثبت عليه الولاء الا قبل الام
 لو كان في جانبين رقي لوجب ان يكون الولاء لقوم الام دون الاب فصح
 بخلافه حيث قال فالولد يتبع الاب في الولاء **قلنا** مقتضى كون الولد
 تابعا للام في الرق والحرة ان يكون كذلك لكن لما ثبت في كل من الطرفين
 بانتفاء شرط الحرية اعتبر حديث الولاء كحكمة النسب فخرج جانب الاب
 فالحاصل ان في هذا الباب ثبت اصلان يجب العمل بكل منهما بقدر الامكان
 احدهما ان الولد يتبع الام في الرق والحرة والثاني ان الولاء كحكمة
 النسب فان لم يكن في جانب الام رقي يتبعها الولد فلا يثبت عليه الولاء
 لانه ملية بالرقي وان كان في جانبين رقي يعتبر قوة النسب ويثبت
 الولاء لجانب الاب وهذا ما قال في الهداية ولو كانت الابوان معتقين
 فالنسبة الي قوم الاب لانها استوبا والترجيح كما به لشبهه بالنسب
 اولان الثقة به اكثر حتى لو كان نسب الاب خلتها بان يكون عجميا اصل
 والام معتقة كان الولاء لقوم الام عند ابي حنيفة ومحمد كما ذكر ايضا في الهداية
 وغيره **ومنها** ما ذكر الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري في قول التكملة
 وان اضمم موالي الاب وموالي الام في ولاءه فقضاءه لموالي الام قضاء

شرح

بالعجز

بالعجز حيث قال اراد بهذا ان تكون الام مولاة لانها لو كانت حرة الاصل
 لا يثبت على الولد ولاء **ومنها** كان احد الابوين حرا الاصل لا يكون على
 الولد المولود منهما ولاء لان الام اذا كانت حرة الاصل فالولد في حرة يتبعها
 والاب اذا كان حرا الاصل فالولد يتبعه في النسب والولاء كحكمة النسب
 والمراد بقولنا حرا الاصل ان يكون عربيا لان العرب لم يحرم عليهم رقي **اقول**
 انما قال والمراد بقولنا حرا الاصل الخ لانه لما اطلق القول بان الاب اذا كان
 حرا الاصل فالولد يتبعه في النسب ورد عليه انه يقتضي ان يكون الولد تابعا
 لاب عجمي حرا الاصل ولا يكون عليه ولاء لقوم الام اذا كانت معتقة وهو خلاف
 ما صرح به في الهداية وغيره فاراد رفعه بان المراد بكون الاب حرا الاصل
 ان يكون عربيا قوي النسب لان العرب لم يحرم عليهم رقي لضعف نسبه
 اذ ليس عليهم الا السيف والاسلام **فان قيل** لم لم يعتبر العربية في
 جانب الام **قلنا** لان المقصود من اعتبارها تقوية النسب ولا نسب
 في جانب الام يُعتمد به ليزاد تقوية **لا يقال** قوله المراد بهذا ان تكون الام مولاة
 مخالف لكلام صاحب الهداية حيث قال في تقرير اصل هذه المسئلة
 قيل قوله وان اضمم موالي الام وموالي الاب اه وان كانت المكاتب
 وله ولد مفرجة وفابكنا بنزل فان كون الام مولاة مخالف لكونها حرة
لا نأقول لانما لفته لان المولاة اما معتقة او مولودة حرة معتقة او على
 التقديرين يصدق عليها الحرة وان لم تصدق احرة الاصلية بالمعنى الثاني
 المذكور في المقدمة **ومنها** ما قال الامام شمس الماية الحسيني في حجة
 المحيط ان كانت الام حرة والاب معتقا فلا ولاء على الولد **اقول** لم يرد
 بالحرة مطلقا لان هذا الحكم لا يستقيم الا في بعض افراده وهو

وزك دينا و

الحرة الأصلية بالمعنى الثاني لا الحرة الأصلية بالمعنى الأول والالم يصلح حكماً
 بعدم الولاء على الولد لما عرفت ان الولاء يحل بكون لقوم الاب بل اراد الحرة
 الأصلية بالمعنى الثاني لما سبق في العبارة بين القطعين في هذا المعنى
 وقد عرفت ان ما هو ظاهر في معنى مطلق يجب رده الى ما هو قطعي فيه وتفيد
ومنها ما ذكر الشيخ ابو محمد سعود بن الحسن في مختصر المسهور بالمسعودي
 حيث قال في كان حر الام لا ولداً عليه الا حد فله ان يوالى من يشاء **اقول**
 هذا ايضا ظاهر فيما ذكرنا ومطلق فيجب رده الى ما هو قطعي فيه وتفيد
 على ما سبق **واما الفصل** ففيما يرد ما يرد في في الظاهر فالحال ما مر
 الحق الباهر وبيان عدم مخالفة في الحقيقة بالنسبة على ما سبق في الحقيقة
ومن ما قال في المنية الولد وان علق في الاصل بان كانت حرة اصلية
 او عارضية يجوز ان يثبت عليه ولداً اما الولد لقوم الاب او لقوم الام
 ثم قال ان كان الاب هو الاصل لا ولداً لقوم الاب وكذا ان كانت الام
 حرة الاصل لا ولداً لقوم الام لان حرة الاصل لم يجب عليه رق فلا يثبت
 الولاء **اقول** المتبادر في ظاهره ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقاً
 جاز ان يثبت علي ولدها الولد وليس كذلك بل المراد بالحرة ^{صلية}
 ههنا الحرة الأصلية بالمعنى الأول المذكور في المقدمة بقرينة انه جعل
 الولد المولود من حرة عارضية وهي المعتقة حرة الاصل ثم جعل الحرة
 الأصلية مقابلة للعارضية فلا مخالفة بينهما وبين ما سبق من الحق
 ضرورة كون الولد لقوم الاب ما اذا كان في نسب الاب رقيق والولد
 ولد من معتقة او من ولدت من معتقة وصورة كون الولد لقوم الام ما
 اذا كان الاب نبطياً حر الاصل تزوج بمعتقة انسان او من ولدت من

معتقة

معتقة فان ولداً الولد في الأول لقوم الاب اتفاقاً وفي الثاني لقوم الام
 عند ابي حنيفة ومحمد واما حر الاصل وحر الاصل في قوله ان كان الاب
 حر الاصل لا ولداً لقوم الاب وكذا ان كانت الام حرة الاصل وفي قوله وان
 كان الاب حر الاصل فعلى وجهين فمحمول على المعنى الثاني المذكور في المقدمة
 فكانه اراد بيان الاصطلاح وقصد النسبة على التوفيق بين الروايات
 والاصطلاح **ومن** ما قل في التارخانية ولو شهدا ان ابا المذني
 هذا اعتق ابا الميت هذا وهو عكله ثم مات المقتق وترك ابنه هذا
 وهو المذني ثم مات المقتق وترك ابنه وهو الميت وهو ولد من امرأه
 حرة فمضى بالميراث للمذني **اقول** مراده ايضا بامارة حرة الحرة
 الأصلية بالمعنى الأول فلا ينافي ما سبق في الحق **واما الترتيب**
 ففي نقل ما ذكر في بعض كتب علي بن ابي حمزة وسرح الجامع الصغير للقاضي
 وايراد ما يرد عليه فانه قيل فيه لو كان ابواه عربيين فلا ولداً على الولد
 الا حد لان العرب حرة الاصل لانه لا استرقاق عليهم وكذا اذا كانا
 بنطيين صريح في الاصل وكذا اذا كان الاب عربياً او بنطياً وهو
 حر الاصل والام معتقة لا ولداً علي الولد لانه يتبع الاب وان كانت الام
 عربية والاب معتق او بنطي اسلم ووالا رجلاً او كانا معتقين فان
 الولد مقول لمولي الاب لان الولد يتبع الام في الولاء كما في النسب انما
 الخلاف فيما اذا كانت الام معتقة والاب مولي الموالة **اقول** فيه بحث
اما اولاً فلان خصم السبط الى العربي في قوله وكذلك اذا كانا لهما
 عربياً او بنطياً وهو حر الاصل والام معتقة لا ولداً علي الولد غير صحيح
 لو صحح الاول انه مخالف للرواية حيث قال في المبسوط وغيره اذا كانت

الام معتقة انسان والاب حرم لم ينطق لم يعترف احد فالولد مؤل لمولي الا
 في قول ابن خنيفة ومحمد رحمهما الله وكذلك ان كان الاب والي رجلا وعند
 ابي يوسف رحمهما الله في الفصلي لا يكون مؤل لمولي الام ولكنه منسوب الي
 قوم ابيه والثاني انه مخالف للدراية لما عرفت ان الولد يتبع الام في الرق
 والحرة وان الولاء مبني على زوال الملك فالام اذا كانت معتقة كان الولد
 تابعا لها في زوال الملك وزواله بالواسطة لا يكون الا قبل مولدها
 فلا يكون الولاء **الا له واما ثانيا** فلا يرد قوله وان كانت الام عربية
 والاب معتق فالولد مؤل لمولي الاب بط لانه مخالف للرواية والدراية
 اما الاول فلما عرفت من الروايات الصحيحة ان الام اذا كانت حرة
 الاصل لاسيما اذا كانت عربية لا يكون على ولدها ولها واحد واما الثاني
 فلما عرفت واران الولد يتبع الام في الحرية وان الولد مبني على
 زوال الملك ومملوكه الاب لا يترى الي الابن فاذا كان الام حرة
 اصلية لاسيما اذا كانت عربية كيف ثبتت على الولد ولها ويكون مخالفا
 للدراية يعلم لا اختلاف رواية ههنا ليكون ما ذكر فيه محمولا عليه
 فذهب واستقيم **واما ثالثا** فلا يرد قوله لان الولد يتبع الاب في الولاء
 بط لانه ليس على اطلاقه بل اذا كانت الام ايضا معتقة ليتحقق الضعف
 في الجانبين ويتخرج جانب الاب يكون النسب له كما صرح به في الهداية
 واما رابعا فلا يحضر المستفاد من قوله انما الخلاف اذا كان الام معتقة
 والاب مؤل الموالة مخالف لما نقلناه من المبسوط من كون خلاف ابي
 يوسف في الفصلي وبعض شروح الجامع الكبير حيث ذكر فيه لو كان
 الرطل نبطيا فتزوج بموالة فالولد وللزوج ولها موالة اذا لم

انه

يكن

يكن له ولأه موالة فالولد تابع للام في ولأه العتاقة في قول ابي خنيفة
 ومحمد رحمهما الله ول ابو يوسف يكون تبعا للاب كما قلنا في العربي
 ولكنا في ولسر ورج الهداية وللدار ولسر لا قطع ايضا حيث صرح
 فيها بخلاف في الفصلي ولم يوجد هذا الحكم فيها ولا في غيرها سوى
 هذا الكتاب ولا يخفى على جبر منصف وبالسداد والاتقان منصف
 ان كلاما يكون في نفسه مخالفا للرواية والدراية مخفوقا بكلامين
 مخالفين للدراية الصحيحة والرواية الصحيحة كيف يصح به الاستدلال
 والاستشهاد وان يثبت به الاعتقاد والاستشهاد فقد تلخص جميع
 ما ذكرنا ان الابوين اذا كانا حريين اصليين بالمعنى الثاني فلا ولأه
 على الولد واذا كانا معتقين او في اصلهما معتق فالولاء لقوم الام
 واذا كان الاب معتقا او في اصله معتق والام حرة الاصل بهذا المعنى
 سواء كانت عربية او لا فلا ولأه على الولد لقوم الاب وان كانت الام
 معتقة والاب حرم الاصل بذلك المعنى فان كان عربيا فلا ولأه على
 الولد لقوم الام وان كان غير عربي فعند ابي خنيفة ومحمد يكون لقوم
 عليه ولأه خلافا لابي يوسف هذا ما تبسرت في هذا المحل من
 التدقيق والتحقيق واكمل مستظرا في ذلك بالملك الوهاب
 الهادي ضعفاء عباده الي سبيل الصواب وقد اتفق الفراغ
 من نظرها في سلك التحرير وتصويرها على احسن التصوير
 تقريه تمت بحمد الله وتعاونه وحسن توفيقه

والحمد لله وحده والصلاة

على خير الانبياء

تعدله الاستناد